

Eximia journal

www.eximiajournal.ro

Vol. 14/2025

PLUS
COMMUNICATION P



International
Communication & PR

Strategies to Counter the Negative Use of the Internet: A Descriptive Analysis Based on Previous Studies

استراتيجيات التصدي للاستخدام السلبي للإنترنت: تحليل وصفي في ضوء الدراسات السابقة

Dabbagh, F. N.

Protection and Social Rehabilitation Center (AMAN), Doha, Qatar

firas_dabbagh@yahoo.com

Abstract. يعمل هذا البحث على استكشاف أنماط استخدام الإنترنت بين الشباب في العالم العربي، وتحليل العوامل المؤثرة. في تبني هذه التقنية وتأثيراتها. ويركز البحث على الجوانب الاجتماعية والثقافية والنفسية لاستخدام الإنترنت، مع الأخذ في الاعتبار الدوافع والتحديات والنتائج المترتبة على ذلك. ويعتمد البحث على منهجية مختلطة، تجمع بين التحليل النوعي للدراسات العالمية والمحلية، حيث يكشف البحث عن أنماط متنوعة لاستخدام الإنترنت، والتي تتأثر بعوامل مثل العمر والجنس والتعليم والحالة الاجتماعية والاقتصادية. وكذلك يسلط البحث الضوء على دور الإنترنت في تشكيل التفاعلات الاجتماعية والهوية الثقافية والمشاركة السياسية بين الشباب العرب. كما يتناول التحديات المرتبطة باستخدام الإنترنت، بما في ذلك التعرض للمحتوى الضار والجرائم الإلكترونية ومخاوف الخصوصية. بالإضافة إلى ذلك، يستكشف البحث الآثار المترتبة على استخدام الإنترنت على الرفاهية الفردية والتنمية المجتمعية، مؤكداً على الحاجة إلى استراتيجيات فعالة للتخفيف من المخاطر وتعزيز الفوائد. ويقترح البحث توصيات استراتيجية لتعزيز الاستخدام المسؤول للإنترنت، وتحسين الثقافة الرقمية، وتعزيز بيئة آمنة وشاملة عبر الإنترنت للشباب العرب. ويؤكد البحث على أهمية فهم تعقيدات استخدام الإنترنت في العالم العربي لتوجيه التدخلات وتعزيز النتائج الإيجابية.

Keywords. الاستخدام السلبي، مراجعة الأدبيات، استراتيجيات، قطر، الإنترنت، الجائم الإلكترونية، الناشئة والشباب، توصيات، الثقافة الرقمية، العالم العربي.

المقدمة

يُمثل الاستعراض النقدي للدراسات السابقة ركيزة أساسية في البناء المعرفي لأي بحث علمي، إذ يوفر إطاراً مرجعياً لفهم الظواهر المعقدة وتحديد الفجوات البحثية. وفي سياق موضوع "الاستخدام السلبي للإنترنت"، تُعد الدراسات السابقة بمثابة خارطة استدلالية تُضيء الآليات المُسببة لهذه الظاهرة، وآثارها المُتعددة، واستراتيجيات مواجهتها. يهدف البحث الحالي إلى تحليل وصفي لأبرز الأبحاث العالمية والعربية التي تناولت الاستخدام السلبي للإنترنت، مع التركيز على تشخيص أنماطه، وعوامله، وتداعياته، وجهود المكافحة، وذلك لاستخلاص التوصيات التي تُثري البحث العلمي بهذا الشأن وتدعم أهدافه في تقديم حلولٍ فعالةٍ لمعالجة هذه الظاهرة، خاصةً بين الناشئة.

تنقسم الدراسات التي تناولها البحث الحالي إلى محورين رئيسيين: الدراسات العالمية، التي تعكس تجارب متنوعة في سياقات ثقافية وقانونية مختلفة، والدراسات العربية، التي تركز على التحديات الخاصة بالمجتمعات العربية، مع الأخذ في الاعتبار العوامل الاجتماعية والدينية التي تؤثر في أنماط الاستخدام. فعلى الصعيد العالمي، تُسلط دراسات منظمة "إيكبات" في تايلاند الضوء على ارتفاع معدلات استخدام الإنترنت بين الأطفال، وضعف الوعي بمخاطر المحتوى الضار، بينما تُبرز دراسة أيرلندية نُفذت عام 2007 دور المدرسة في تعزيز الاستخدام الآمن للإنترنت. كما تتناول دراسات أخرى ارتباط

الإنترنت بجرائم الاستغلال الجنسي للأطفال، ودور السياحة الإلكترونية في تسهيل الجريمة المنظمة، مؤكدةً على ضرورة تعزيز التشريعات الدولية.

أما على المستوى العربي، فتتنوع الأبحاث بين تشخيص الواقع الرقمي وتقييم السياسات. ففي السعودية، كشفت دراسة الفرم (2001) عن هيمنة الشباب على استخدام الإنترنت، مع إشارة إلى ضعف البنية التحتية الرقمية، بينما حذرت دراسة صالح ورحال (2002) من الآثار الثقافية والأخلاقية للانفتاح الرقمي غير المنضبط. وفي الأردن، ناقشت دراسة زيادات وخير (2003) تحدي المواجهة مع المحتوى المُحتيز، في حين ركزت دراسة عسيري (2004) على الآثار الأمنية لاستخدام الشباب للإنترنت.

ومن خلال هذا الاستعراض، يتضح أن الأدبيات السابقة تشترك في تشخيص المخاطر، لكنها تتفاوت في مقاربات العلاج، حيث تبرز الحاجة إلى تكامل الجهود بين الأفراد والمؤسسات والحكومات. كما تُظهر الفجوات البحثية، مثل ندرة الدراسات الطولية وتقييم تأثير التقنيات الناشئة (كالمتافيرس)، ضرورة تعزيز البحث العلمي في السياقات العربية، التي لا تزال تشهد محدودية في الدراسات المعمقة حول الجرائم المنظمة عبر الإنترنت.

باختصار، يمهّد البحث الحالي الطريق لفهم أشمل لظاهرة الاستخدام السلبي للإنترنت، مستنداً إلى تراكم معرفي يربط بين النظرية والتطبيق، ويؤجّه نحو استراتيجيات وقائية وعلاجية تعكس التعاون بين الأطراف المحلية والدولية.

المنهجية

يتبنى البحث الحالي منهجية تحليلية وصفية في مقارنته لوضع استراتيجيات لمواجهة الاستخدام السلبي للإنترنت، مع التركيز على تحليل الدراسات السابقة العالمية والعربية لفهم الظاهرة بعمق. واعتمد البحث الحالي على مراجعة نقدية للأدبيات وتحليل نتائجها باستخدام التحليل المقارن بين دراسات مختلفة، مع الربط بين النظرية والتطبيق. وتهدف هذه المنهجية إلى فهم شمولي للظاهرة، وتعزيز المصداقية العلمية، وتوجيه صناع القرار، وتحديد أولويات البحث المستقبلي، وتوفير أساس للتوعية المجتمعية، ودعم التعاون الدولي في مكافحة الاستخدام السلبي للإنترنت. لقد عمد الباحث إلى استخدام مجموعة من أدوات الذكاء الاصطناعي في تطوير الأداء اللغوي والبنوي للمقالة وقد تمثلت تلك الأدوات بنشآت جي بي تي وديب سيك وغرامرلي وجيميبي.

الأهداف

يهدف البحث الحالي للإسهام في بناء فهمٍ علميٍّ وعمليٍّ للظاهرة، وتوجيه الجهود نحو حماية المجتمعات من مخاطر الإنترنت، مع تعزيز الاستفادة من إيجابياته، وذلك من خلال:

- أ. تحليل الأنماط والعوامل المؤثرة في الاستخدام السلبي للإنترنت وتشخيص الأشكال المختلفة للاستخدام السلبي (كالإدمان الرقمي، والتنمر الإلكتروني، والجرائم الإلكترونية) من خلال استعراض الدراسات السابقة.
- ب. تحديد العوامل الفردية والاجتماعية والتقنية التي تسهم في تفاقم هذه الظاهرة، مع التركيز على الفئات الأكثر عرضة (كالأطفال والمراهقين).
- ت. مقارنة التحديات والاستراتيجيات بين السياقات العالمية والعربية، وتقييم الاختلافات في طبيعة الاستخدام السلبي للإنترنت وآثاره بين الدول المتقدمة والنامية، مع إبراز الثغرات التشريعية والثقافية في المجتمعات العربية.
- ث. تقديم إطار استراتيجي متكامل للحد من الاستخدام السلبي للإنترنت ووضع توصيات عملية تشمل تعزيز التوعية الرقمية، وتطوير التشريعات، وتعاون الجهات الفاعلة (الحكومات، المؤسسات التعليمية، الشركات التقنية)، وتحديد أولويات البحث المستقبلي لسد الفجوات المعرفية، مثل دراسة تأثير التقنيات الناشئة (الذكاء الاصطناعي، الميتافيرس) على السلوكيات الرقمية.

الدراسات السابقة

سيتعرض البحث الحالي في هذا القسم لأبرز الدراسة البحثية العلمية في محاور تعنى بالاستخدام السلبي للإنترنت في وقتنا المعاصر وآلياته المختلفة والآثار الناجمة عنه، وذلك من خلال عرض مجموعة من الدراسات والبحوث السابقة، بغية الاستفادة من منهجيتها ونتائجها وتوصياتها بما يثري ويعزز أهدافها في تشخيص أهم استراتيجيات مواجهة الاستخدام السلبي للإنترنت على الناشئة والمجتمع ككل. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تناول الدراسات التي قُدمت على المستوى العالمي، ثم تلك التي أجريت على المستوى العربي.

الدراسات العالمية

أطفالنا بخطر على الإنترنت: تقرير مسحي: نموذج تايلاند، (أيزابيل ميشيليت، 2003)

لاحظت منظمة إيكبات ازدياد الإقبال على استخدام الإنترنت وتطبيقاته بشكل واسع من قبل المجتمع التايواني بصورة تتجاوز الأربعة أضعاف ما بين عامي 2000 و 2002 وقد شكلت شريحة الناشئة والشباب غالبية هذه الزيادة. وعليه، فقد قامت الباحثة بإجراء مسح ميداني على الإنترنت مستهدفة عينة الشباب الحضري في تايلاند، وقد صنفت شريحة الأطفال إلى فئتين عمريتين؛ الأولى تمثل الناشئة ما بين 7-11 عاما من العمر والثانية تمثل الناشئة ما بين 12-18 عاما من العمر. وقد ركزت الباحثة في مسحها أساسا على مواقع الإنترنت، البريد الإلكتروني، الرسائل القصيرة، كاميرة الشبكة، مواقع المواعدة، وغرف الدردشة. وقد هدفت الباحثة إلى تشخيص العلاقات البشرية على الشبكة وتطورها الافتراضي ضمن شريحة الناشئة والشباب التايواني، وذلك لتمكين من تحليل طبيعة آثار هذا النوع من العلاقات على الناشئة والأطفال. لقد اعتمدت الباحثة على نهج مسحي ميداني بحث يتيح الحصول على معلومات كمية، قامت الباحثة من خلالها بالتحليل المقارن لنتائج المسح، اعتمادا على المعايير العالمية في تشخيص اتجاهات استخدامات الإنترنت، إضافة إلى المنظور الثقافي للمجتمع التايواني.

وقد خلصت الباحثة إلى أن فئة الناشئة والأطفال غالبا ما تتحمس لاستخدام الإنترنت وتطبيقاته للخروج من بوتقة المحظورات الاجتماعية لترسم لها شعورا افتراضيا بالحرية. كما وأظهر البحث أن هذه الفئة نادرا ما تكون مدربة على الاستخدام الآمن لتطبيقات الإنترنت، وغالبا ما لا يعلم أفرادها بالمخاطر المحدقة بهم على أثير الشبكة العنكبوتية نتيجة لهذا الاستخدام الغير آمن، وخاصة أنهم غالبا ما يكونون بمفردهم على أثير الإنترنت. كما وأظهر البحث أن أفراد هذه الفئة غالبا ما يتحدثون عن تجاربهم على الإنترنت فقط مع أصدقائهم الطبيعيين أو الافتراضيين؛ وفي بعض الأحيان تبقى تجاربهم تلك طي الكتمان مما يعمل على تعقيد المشاكل الناتجة عن الإنترنت. كما وأظهر المسح وبشكل متكرر أن غالبية الآباء التايوانيين والمعلمين لا يعلمون بالمخاطر المحدقة بالأطفال على أثير الإنترنت، مما يجعل الطفل التايواني واعيا اجتماعيا بعدم التواصل مع الغرباء في الشارع، ولكنه جاهلا بضرورة عدم البوح بالمعلومات الشخصية للغرباء في غرف الدردشة.

تحليل استخدام طلاب المدارس الابتدائية الأيرلندية للإنترنت وأثر الاستخدام الآمن، (ديريك أوريلي وكارولين أونيل، 2008)

بعد أن أصبح العالم الافتراضي وتقنية المعلومات جزءا لا يتجزأ من حياتنا اليومية، ومع دخول الإنترنت إلى المراحل الابتدائية من قطاع التربية والتعليم، مما جعل الحواسيب الشخصية والإنترنت من أكبر المؤثرات في نمو وتطور عقول الناشئة والشباب في عصرنا الحاضر. من هذا المنطلق بنى الباحثان موضوعهما للإجابة على تساؤلات تقض مضاجع كافة المجتمعات حول العالم، ألا وهو هل تعد بيئة الإنترنت آمنة لاستخدام الأطفال؟ ومن خلال الإجابة على هذا السؤال يتعرض الباحثان إلى إمكانية وضع الحلول الهادفة إلى جعل بيئة الإنترنت آمنة لاستخدام الأطفال.

يقوم هذا البحث على تحديد المخاطر المحتملة التي قد يتعرض لها أطفال المدارس الابتدائية أثناء استخدامهم للإنترنت، ويعمل على تقييم مفهوم الاستخدام الآمن للإنترنت من خلال تحليل نتائج مسح ميداني أجري على 645 طالبا من طلاب المرحلة الابتدائية في المدارس الأيرلندية عام 2007. وقد تبنى الباحثان منهجا تحليليا للمعلومات والبيانات الإحصائية المستقاة من نتائج البحث الميداني من خلال التركيز على كيفية استخدام الأطفال للإنترنت، الاستخدام الآمن للإنترنت، التعرض للمواد غير القانونية والمؤذية، استقبال الرسائل غير المرغوب بها، التعرض للاستدراج عبر الإنترنت للقاءات واقعية، أنشطة الطلبة على الإنترنت، المعلومات الشخصية على الإنترنت، والمحادثات على الإنترنت.

وقد أشار الباحثان في خلاصة دراستهما إلى أن النشاط التفاعلي للأطفال على الإنترنت يتزايد مع تقدم أعمارهم مما يزيد فرص تعرضهم للمخاطر على الإنترنت، في حين يبدو أن الأطفال غير مهياين للتعامل مع المخاطر المحتملة نتيجة استخدامهم للإنترنت. وقد أكدت نتائج البحث أن للمدرسة دورا أساسيا في تثقيف طلبتها حول الاستخدام الآمن للإنترنت في حين يتمثل دور المجتمع بتوعية الأطفال بالمخاطر المحتملة للاستخدام الغير آمن للإنترنت. كما وأكد البحث على ضرورة قيام الحكومات بضمان خلق بيئة آمنة لاستخدام أمن الإنترنت من قبل الأطفال من خلال تبني سياسات تضمن التثقيف الصحيح للأطفال حول الاستخدام الآمن للإنترنت.

إباحية الأطفال والاستغلال الجنسي لهم عبر الإنترنت، (أنجان بوزي ورييناتا كوكارو، 2013)

استندت منظمة إيكبات في بناء دراستها هذه على محاور المؤتمر العالمي الثالث ضد الاستغلال الجنسي للأطفال واليافعين، حيث تناولت الدراسة المراجع والأمثلة والمعلومات التي تم تداولها ومناقشتها في المؤتمر المذكور. وقد تطرقت الدراسة إلى مفاهيم مصطلحي الإساءة الجنسية والاستغلال الجنسي ودور سلطات إنفاذ القانون في توفير الحماية للأطفال في هذا المجال. إضافة إلى ذلك، ناقشت الدراسة الإجابات الواردة حول إمكانية أن تقود عملية استعراض الصور الإباحية إلى

جرائم ضد الأطفال وما يلي ذلك من مقابلات ولقاءات بين الطفل الضحية والشخص المسيء. ومن هذا المنطلق، ارتقت الدراسة نحو مناقشة أحوال الأطفال الضحايا والآثار النفسية التي يعانون منها بعد التعرف على الطرق التي يتصرف بها الأطفال على شبكة الأنترنت.

أذاً فهي دراسة نظرية تستعرض أهم المحاور التي تناولتها المؤتمرات العالمية الثلاث ضد استغلال الأطفال واليافعين وخاصة عبر وسائل تقنيات المعلومات والاتصالات. كما وإن هذه الدراسة اعتمد النهج الأكاديمي في استعراض المعلومات المتوفرة حول ظاهرة استغلال الأطفال واليافعين في إنتاج المواد الإباحية ونشرها على مواقع شبكة الأنترنت من خلال استعراض الحالات الواقعية واستعراض بعض الدراسات المعنية بهذا الشأن.

وقد خلصت الدراسة إلى أن صناعة تقنية المعلومات والاتصالات قد قامت بواجبها بشأن حماية الأطفال على الأنترنت من خلال تقديم المواد التعليمية والتطبيقية لزيادة الاستخدام الآمن للأنترنت، غير أن هذه الجهود لا تزال طوعية واختيارية ومحدودة. وبهذا تقدمت الدراسة بعدة توصيات؛ أبرزها ضرورة توجيه الدراسات والبحوث التي تركز على كيفية تغيير أنماط استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات وتوجيهها نحو الاستخدام الآمن؛ العمل مع الناشئة والأطفال من أجل تشخيص وتحديد العوامل الحماة للأطفال؛ تعديل وتطوير التشريعات القائمة لتتضمن مكافحة كافة أشكال الإساءة والاستغلال الجنسي وتوفير وسائل الحماية والدعم للأطفال؛ وتعزيز وتوسيع وتعريف مسؤولية صناعة تقنية المعلومات والاتصالات ضمن إطار حقوق الإنسان عامة وحقوق الطفل خاصة.

ربط قضايا السياحة لممارسة الجنس بالأطفال في شرق وجنوب شرق آسيا مع استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات، (منظمة إيكبات الدولية، 2009)

تقوم منظمة إيكبات بتناول العديد من المشاكل التي تعمل على زيادة تعرض الأطفال والناشئة إلى مخاطر الوقوع ضحية لجرائم الاستغلال والاتجار بالبشر بشكل عام. ومن خلال تركيزها على أهدافها، فإن منظمة إيكبات الدولية تعمل على إجراء البحوث والدراسات المعنية بأهدافها لوضع الحلول التي تعالج المشاكل المحيطة بالأطفال والطفولة. ومن هذا المنطلق فقد قامت منظمة إيكبات الدولية بإجراء الدراسة المعنونة أعلاه لتركز على دور وسائل التواصل والاتصال في تعريض الأطفال والناشئة إلى مخاطر الاستغلال الجنسي، حيث لاحظت المنظمة ترابطاً ملحوظاً ومتزايداً بين استخدام تقنية المعلومات والاتصالات والبنية التحتية للسياحة لتسهيل الوصول إلى الأطفال لأغراض الاستغلال الجنسي لهم من قبل السواح. لقد اعتمدت منظمة إيكبات في دراستها هذه على النهج الأكاديمي التحليلي للبيانات والإحصاءات الوطنية المنشورة. كما عملت على تحليل واستعراض المشهد التكنولوجي والبنية الاستخدامية لأدواته ووسائله. هذا إضافة إلى تحليل الأطر القانونية المعنية في هذا المجال والمشهد السياحي للبنية التحتية للسياحة في بلدان المنطقة المعنية بالدراسة. كما اعتمدت المنظمة بدراساتها هذه على مسح عينة من مواقع الأنترنت ذات الصلة بموضوع الدراسة. وقد هدفت الدراسة بمجملها إلى تحليل طبيعة ومدى واتجاهات استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات في تسهيل الاستغلال الجنسي للأطفال ولاسيما في مجال السياحة وبالأخص في مناطق شرق وجنوب شرق آسيا.

وقد خلصت الدراسة إلى أن التطور الهائل في مجال تقنية المعلومات والاتصالات قد أصبح قيمة مضافة للتوسع الذي يشهده قطاع السياحة وهذا التداخل بين الصناعتين والتطور المضطرب الذي تشهدهانه يعمل، من جهة، على توفير قنوات جديدة وفعالة تساعد الجناة المنحرفين على تحقيق غاياتهم بسهولة، ومن جهة أخرى يزيد الفجوة بينها وبين الأطر القانونية التي تتصدى وترتكز على المسؤولية الناشئة عن سوء استخدام هذين القطاعين في سبيل الاستغلال الجنسي للأطفال. ومن أبرز ما أوصت به الدراسة كان إجراء تقييماً دورياً للأثر الاجتماعي لكافة المشاريع الرئيسية في مجال تقنية المعلومات والاتصالات والسياحة ودعم إجراء البحوث في هذا المجال، إضافة إلى تصديق الدول على كافة الصكوك الدولية المعنية بهذا المجال والتنسيق الثنائي والمشارك لتتبع التنفيذ التام لتلك الصكوك، مع ضرورة التدريب المستمر والمتواصل للموظفين المعنيين بتطبيق الأليات التنفيذية للقوانين الوطنية في هذا المجال.

فهم استخدام الأطفال الأفارقة لتقنيات المعلومات والاتصالات؛ مسح بقيادة اليافعين لمنع الاستغلال الجنسي (2010 عبر الأنترنت، منظمة إيكبات الدولية)

قامت منظمة إيكبات مؤخراً بإجراء دراسة ميدانية لفهم أنماط استخدام الأطفال الأفارقة لتقنيات المعلومات والاتصالات. وقد أجريت الدراسة على أطفال من خمسة بلدان أفريقية. وبما أن منظمة إيكبات الدولية تعنى أساساً بمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال حول العالم من خلال مكاتبها المنتشرة في 75 بلداً من بلدان العالم، فقد أتت هذه الدراسة كإحدى التطبيقات العملية لنشاطات هذه المنظمة. وقد سلطت الدراسة الضوء على العديد من جوانب موضوعها من خلال البيانات الإحصائية لواقع المخاطر التي يتعرض لها الأطفال أثناء استخدامهم لتقنيات التواصل والاتصال الحديثة.

لقد قام الباحثون ببناء دراستهم أساساً على المسح الميداني المرتكز على ثلاثة محاور تمثلت بعينة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين الحادية عشرة والثامنة عشرة، عينة مدرسي المدارس الإعدادية والثانوية وعينة أصحاب/مدراء مقاهي

الإنترنت. وقد سعت الدراسة إلى تغطية بعض الفجوات المعرفية في مجال المخاطر التي يتعرض لها الأطفال والناشئة ومن ثم توجيه أنظار صناع السياسات والقرار والقطاع الخاص الى تلك المخاطر من أجل حثهم على توفير الموارد ووضع الخطط التنموية لتدارك الآثار الناجمة عن هذه المخاطر وضمان توفر الحماية للأطفال والناشئة والمجتمع.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على النهج الميداني التحليلي للمعطيات التي أفرزها المسح الميداني والذي قاده وقام به مجموعة من الناشئة الذين دربتهم المنظمة لهذا الغرض إيماناً منها بأهمية الدور الذي تؤديه هذه الفئة العمرية في نجاح مقاصد الدراسة. وقد ركز نهج الدراسة أساساً على كيفية وزمن ولوج الإنترنت، الأنماط التفاعلية لاستخدام الأطفال والناشئة للإنترنت، أشكال الحماية التي يعتمدها الأطفال أثناء استخدامهم للإنترنت، مفهوم التعرض للمخاطر، والقدرة على التبليغ وطلب المساعدة.

وقد خلص البحث إلى نتائج كان من أبرزها أن غالبية الأطفال كانوا قد دخلوا إلى المواقع الإباحية الخاصة للبالغين، وأن نسبة لا يستهان بها قد تعرضوا إلى التحرش الجنسي عبر الإنترنت، وأن ما يزيد على خمس العينة كانوا قد تداولوا معلومات وصور شخصية بحتة عبر الإنترنت، وأن وعي الأباء حول مضار استخدام الهواتف المحمولة كان ضعيفاً جداً؛ في تبادل الصور الإباحية على سبيل المثال، وأن غالبية الأطفال لم يطلعوا على أساليب الاستخدام الآمن للإنترنت. وكذلك أظهرت الدراسة ضعف جاهزية مقاهي الإنترنت لإدارة استخدام أمن الإنترنت، وأن معظم المدارس تفقر إلى نظم الحماية والاستخدام الآمن وبحاجة إلى برامج بناء قدرات المدرسين في هذا المجال.

الدراسات العربية

شبكة الإنترنت وجمهورية في مدينة الرياض: دراسة تطبيقية في ضوء نظرية الاستخدامات والإشباع، (الفرم وخالد، 2001)

أوضحت هذه الدراسة أن نسبة الشباب من مستخدمي الإنترنت في المملكة السعودية كانت نسبة عالية جداً تصل إلى أكثر من نصف عدد المستخدمين لهذه الخدمة بالقياس إلى بقية الفئات العمرية الأخرى. وأكد الباحث في دراسته بأن ضعف البنية التحتية لهذه الوسيلة يحد من إمكانات النمو ويؤدي بالتالي إلى تأخر نمو وتطور اقتصاد المعلومات، وفقدان البلاد لفرصة النمو والاستفادة من التجارة الإلكترونية. ووضح الباحث أهمية استثمار هذه الشبكة وتفعيلها لدفع عجلة التحديث والتجديد التي تعيشها المملكة العربية السعودية، من خلال إنشاء مؤسسة إلكترونية تدعم تشكيل وبناء الإنترنت في السعودية بحيث لا تقتصر على الدعم الفني من خلال رؤى وبرامج محددة المعالم موجهة أساساً لتأهيل الشباب، وتوسيع ثقافة الحاسوب واستعماله وخلق أشكال جديدة للتوعية والتحفيز والإبداع وخلق بنية إلكترونية تحتية تقوم عليها التجارة الإلكترونية واقتصاد الإعلام والمعلومات، ولتكون هذه البنية وسيلة للترابط والتكامل بين عناصر وقطاعات الاقتصاد محلياً ودولياً من جهة وبين مؤسسات وأفراد المجتمع من جهة ثانية. ووضح الباحث ضرورة تضامن القطاعين العام والخاص في المملكة ليتحملاً مسؤولية إيجاد شراكة استراتيجية لنشر تكنولوجيا الإنترنت التي باتت ضرورة اقتصادية وتعليمية وسياسية. ومن النتائج التي أظهرتها الدراسة ما يلي:

- أ. كشفت نتائج الدراسة أن 53.8% من عدد أفراد العينة يستخدمون الشبكة لإرسال البريد الإلكتروني و33.5% يستخدمون الشبكة من أجل الحديث إلكترونياً مع الآخرين «chat» كما كشفت الدراسة إن ما نسبته 15.6% يستخدمون الشبكة للبحث عن علاقات رومانسية، فيما ذكر 13.2% أنهم يستخدمون الشبكة للاطلاع على المواد الجنسية وأوضحت نتائج الدراسة إن ما نسبته 25% من عدد أفراد العينة يستخدمون الشبكة للبحث عن أخبار ومعلومات سياسية لا تتوفر محلياً، وهذا يدل على أن الهدف الرئيسي من استخدام الشبكة وهو الاتصال.
- ب. أكدت نتائج الدراسة أن الرجل أكثر استخداماً للشبكة من المرأة» وهو يتفق مع دراسة معهد جورجيا للتكنولوجيا، ولكن يعود السبب هنا إلى ضعف مشاركة المرأة وطبيعة المجتمع السعودي المحافظ.
- ت. أكدت نتائج الدراسة أن الجامعيين أكثر ارتباطاً بالشبكة من الفئات الأخرى.
- ث. كشفت نتائج الدراسة أن المستخدم السعودي زماً أكبر مما يقضيه المستخدم في بريطانيا «فرنسا، ألمانيا» فيما يقضي السعودي من ساعة إلى خمس ساعات أسبوعياً «نفس الرقم تقريباً للمستخدم الأمريكي» يقضي الأوروبي ساعتين وربع على الشبكة وهذا يدل على تعطش المستخدم السعودي للتقنيات الاتصالية الجديدة.
- ج. إن أغلب مستخدمي الشبكة هم من العزاب وهذا ينسجم مع بعض نتائج الدراسات الأوروبية ويختلف قليلاً عن بعض نتائج الدراسات الأمريكية.
- ح. أكدت الدراسة أن الرغبات التي تحققها الشبكة لدى الجمهور المستخدم في مدينة الرياض هي بالترتيب التالي: معرفية فاعلية فاجتماعية فترفيهية فتجارية.
- خ. كشفت نتائج الدراسة أن الشباب من فئة 21 - 24 أكثر ارتباطاً بالشبكة من الفئات الأخرى بمدينة الرياض.

التقنية ومدرسة المستقبل: خرافات وحقائق، (صالح ورحال، 2002)

وضح الباحث مجمل التحديات المعلوماتية ذات الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية التي تتلخص بما يلي:

- أ. التحديات السياسية: في خضم ظهور فكرة النظام العالمي الجديد وسيطرة القوة ذات القطبية الواحدة وتكتلاتها المرتبطة بها.
- ب. التحديات الاقتصادية: في خضم بروز عولمة الاقتصاد وفكرة السوق المفتوحة ومحاولات السيطرة التجارية من خلال الشبكات الاقتصادية والشركات القارية.
- ت. التحديات الاجتماعية والأخلاقية: حيث بينت الدراسة أن استخدام الإنترنت السلبي يندرج بمخاطر العزلة الاجتماعية، والاستخدام غير السوي للمعلومات المستخرجة من الإنترنت.
- ث. التحديات الثقافية: حيث أشارت الدراسة إلى ما يسمى بالانفتاح الحضاري والدعوة إلى حوار الثقافات واحترام الخصوصية الثقافية للأمم.
- ح. التحديات التربوية: حيث أشارت الدراسة إلى وجود خلل واضح في النظام التربوي وعملياته ومخرجاته يجعل من غير كفوياً لمواجهة التحديات المتفاقمة عن تقنيات المعلومات والاتصال. وبينت الدراسة أن المجتمعات أخذت تتحول إلى مجتمعات معلوماتية وتتسابق إلى إصلاح نظمها التربوية بهدف توجيه مواطنيها تقنياً.

استخدام شبكة الإنترنت وتأثيرها على نظم الاتصال في الأردن، (زيادات وخير، 2003)

حددت الدراسة الخدمات التي يقدمها الإنترنت لوسائل الاعلام والاتصال في الاردن، ثم كيفية تعامل المسؤولين عن المؤسسات الاعلامية للوصول إلى نتائج علمية لتقييم دود استخدامات الإنترنت في مجال الاعلام. وكان من أهم نتائج الدراسة ما يلي:

- أ. أن الاعتماد على شبكة الإنترنت في ازدياد مستمر على الصعيدين المحلي والعالمي باعتبارها أصبحت أداة التواصل اظلمهم في نقل الأخبار.
- ب. لم تبد حكومة المملكة الأردنية الهاشمية أي رقابة أو تدخل في استخدامات الإنترنت وفقاً لرؤية الحكومة في اتباع سياسة الانفتاح، مما أثر إيجاباً للوصول إلى مصادر المعلومات والأخبار بعيداً عن سيطرة النظام الحكومي.
- ت. يحتوي الإنترنت على ملفات وبرامج وقواعد بيانات تعتبر متحيزة للصورة النمطية تجاه العقائد والاديان والعادات والتقاليد تجعل من التصدي لها أمراً عسيراً في الدول العربية لعدم القدرة على مواكبة ثورة المعلومات.

الإنترنت ودوره في انتشار المخدرات، (عيد، 2003)

قام الباحث محمد فتحي عيد (2003) بإعداد دراسة حول " الإنترنت ودوره في انتشار المخدرات فتناول الاستخدام السلبي للإنترنت في مجال الإتصال المادي والقانوني بالمخدرات والمؤثرات العقلية خاصة بالدعوة إلى تعاطي المخدرات والحض عليها أو الترويج لها، ويرى الباحث أن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات هي أول من نبه العالم إلى إساءة استخدام الإنترنت في مجال الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وتعاطيها، وأشار الباحث إلى دور مجلس الوزراء الداخلية العرب بجهازيه الأكاديمي والتنفيذي في تنبيه العالم العربي لموضوع إساءة استخدام الإنترنت وذلك من خلال تقديم البرامج الأكاديمية الخاصة بجرائم الإنترنت وإلقاء المحاضرات العامة التي تعالج هذا الموضوع .

يؤكد الباحث أن الحوادث أثبتت في الأونة الأخيرة تنامي التأثيرات السلبية لشبكة الإنترنت علي الرغم من فوائدها التعليمية والاقتصادية والثقافية، وهنا نجد توافق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية فكلاهما يتناول الجانب السلبي لاستخدام الإنترنت ومدى تأثير ذلك على الناشئة والشباب باعتبار أنهم الفئة الأكثر تعرضاً للاستخدام السلبي للإنترنت.

اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي حيث قام الباحث بتوزيع إستاباة علي عينة الدراسة التي شملت العديد من الدول العربية من خلال مجلس وزراء الخارجية العرب وقد توصلت الدراسة إلى أن الإنترنت بدأ استخدامه في العالم العربي عام 1995 وتزايد الاهتمام بها علي مر السنين وظهر ذلك في انتشار مقاهي الإنترنت بنسبة قدرها (91,7%) ، كما توصلت الدراسة إلى أن الدول العربية وضعت تدابير لمنع وصول البرامج المخلة بالأداب العامة أو النظام العام لمستخدمي الإنترنت إلا أن تلك التدابير كانت ضعيفة ويمكن اختراقها من قبل المخترقين المحترفين.

توصي الدراسة بضرورة رفع مستوي الوعي العام خاصة من قبل الآباء والمعلمين فيما يتعلق بمخاطر الرسائل التي تبث عبر الإنترنت للتشجيع علي تعاطي العقاقير واستخدام الوسائل التكنولوجية لمنع الوصول إلى تلك الرسائل. كما توصي بالتوسع في إقامة خطوط اتصال مباشر والتي تمكن عامة الناس من الإبلاغ عن المحتويات الضارة أو غير المشروعة لمواقع الإنترنت وجعل بعض هذه الخطوط مجانية كلما أمكن ذلك.

الآثار الأمنية لاستخدام الشباب للإنترنت، (العسيري، 2004)

قدم الباحث علي بن عبدالله العسيري (2004) دراسة حول "الآثار الأمنية لاستخدام الشباب للإنترنت، تناولت هذه الدراسة الدور الأمني للإنترنت سيما في أوساط الشباب حيث يري الباحث أن الشباب هو مناط العمل الأمني والهاجس الدافع إلي وجوب وقابته من الجريمة والانحراف، لذا يري الباحث أن تعزيز الجانب الأمني الإيجابي للإنترنت وتشجيع الشباب بالتوعية والالتزام الأخلاقي والفكري يمثل هدفاً إستراتيجياً من المنظورين التربوي والأمني، استطاعت الدراسة إبراز العديد من الجوانب الإيجابية والسلبية في المجال الأمني والصور المختلفة لاستخدامها من قبل الشباب مدعمة بالتحليل والإحصاءات والخبرة الميدانية، كما تناولت واقع استخدام الشباب العربي للإنترنت والتي تعتبر جزءاً من أهداف الدراسة الحالية، وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أن الدراسة التي بين أيدينا تعمل على دراسة الأثر السلبي للإنترنت وعلاقته بمعدلات جرائم الإتجار بالبشر ومدى انعكاس ذلك علي الناشئة والشباب، أما الدراسة فقد تطرقت إلي حصر الآثار الأمنية لاستخدام الإنترنت لدي الشباب .

اعتمد البحث المنهج الوصفي حيث يري الباحث ملائمة مع طبيعة البحث نظراً لطابع المتحرك للإنترنت ومستخدميها بشكل شبه دائم نتيجة للطوارئ المتلاحقة عليه

توصلت الدراسة إلي وصف ظاهرة شيوع استخدام الإنترنت لدي الشباب وتحديد الآثار الأمنية للإنترنت مع وضع العديد من التوصيات والتي كان من أبرزها إطلاق الحملات التوعوية بأخطار الإنترنت، والاهتمام بالدراسات والبحوث، وعقد المؤتمرات والندوات حول الآثار الإيجابية والسلبية للإنترنت، هذا بالإضافة إلي تدعيم البنية التحتية للإنترنت، وتدريب الشباب والنشء عليها عن طريق الأسرة أو المدرسة، لأن هذا ادعي لتوجههم لاستخدامها بالوجهة السليمة.

المرأة القطرية والإنترنت (دراسة تحليلية لطبيعة الاستخدام وأنماط الاستفادة)، (عزمي، 2008)

تناولت هذه الدراسة الميدانية موضوع استخدام المرأة القطرية للإنترنت والإفادة منها حيث اوضحت ان أكثر من نصف السيدات القطريات يستخدمون شبكة الانترنت وأن 55.7% منهن بدأن استخدام الانترنت من المنازل، وأن 24.3% منهن يستخدمن الشبكة العنكبوتية في المؤسسات التعليمية، موضحة أن استخدام البريد الإلكتروني يحتل المرتبة الأولى في هذا الاستخدام. وكما وضحت الدراسة أن هناك أنماط للاستفادة من استخدام الانترنت بكشفها عن احتلال مواقع دينية وتعليمية، والمواقع التي توفر معلومات خاصة بالأسرة والطفل كمرتبة أولى في ذلك الاستخدام. وأوضحت الدراسة أن هناك عدم رغبة عند النساء القطريات بالدخول إلى مواقع الدردشة الإلكترونية، وأن نسبة التسوق الإلكتروني متدنية بينهن وذلك لعدم اطمئنانهن لسرية المعلومات التي يدلين بها.

وأوصت الدراسة بقيام مؤسسات التعليم بدور أكبر في تفعيل الاستخدام الآمن للإنترنت وإدخاله في جميع المقررات الدراسية، وإلى زيادة اهتمام وسائل الإعلام بالتعريف بشبكة الانترنت لما لهذه الوسائل من تأثير بالغ على زيادة الوعي، ووجوب استخدام قطاعات مختلفة من الجمهور لتشجيعهم وتحفيزهم لاستخدام الانترنت بصورة آمنة.

الآثار السلبية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والإنترنت على جيل الشباب في المجتمعات المستهلكة للتكنولوجيا، (قديسات، 2008)

تناولت هذه الدراسة موضوع الآثار السلبية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والانترنت على شباب طلبة الجامعات في المجتمع الأردني والمستهلك للتكنولوجيا بشكل خاص. وأشارت النتائج إلى أن هناك آثار سلبية يخلفها ذلك الاستخدام بشكل عام، وأن النسب تعكس وجود اتجاهات إيجابية نحو الوعي بمخاطر وسلبيات تكنولوجيا المعلومات على الشباب، وأن منهم من يستشعر بهذه السلبيات رغم الطوفان العارم لهذه التكنولوجيا، وتتلخص بآثار نفسية أهمها:

- أ. الإدمان.
 - ب. إضعاف الاستقلالية والاعتماد على الذات.
 - ت. الاغتراب والعزلة.
 - ث. الانقياد لآراء الآخرين وتصوراتهم (5) زعزعة الثقة بالنفس.
- أما الآثار الفكرية والمعرفية فيتلخص أهمها بـ:
- أ. خلخلة نظام القيم لدى الأفراد.
 - ب. بناء المعرفة الهشة القائمة على السطحية والتغريب.
 - ت. خلق صراعات مع الحضارات الأخرى.
 - ث. التبعية لقفص ملوك المعرفة والمال وسياساتهم.
 - ج. الكسل والخمول وقتل الإبداع.
 - ح. والخلل في القدرة على نقد المعلومات وتحليلها وتقييمها.
- أما الآثار الأخلاقية والاجتماعية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات على سلوك الشباب فتتمثل بـ:

- أ. توجيه سلوك الفرد داخل المجتمع من غير مقاومة.
ب. تسويق مبادئ غير أخلاقية من خلال أساليب جذابة.
ت. استبعاد الناشئة عبر تصدير الأفكار والقيم والعادات الغربية.
ث. ضياع هوية الأمة.
ج. تسويق القيم الاستهلاكية المعادية للقيم والاخلاقيات والعادات المحلية.
ح. نشر الإباحية والفساد.
خ. وتمييع الأجيال وتفكيك الأواصر الأخلاقية والأسرية والاجتماعية.
أما فيما يتعلق بالآثار الاقتصادية فنقولها ب:
أ. تنمية مستويات الجشع.
ب. تضخيم أموال المستثمرين في وسائل التكنولوجيا.
ت. ظهور اقتصاد اعلامي جديد.
ث. سحق اقتصاديات الدول المستهلكة وسيطرة المنتجين على تسويق المعلومات الاقتصادية في العالم.
ج. إرغام الشعوب المستهلكة على قبول سلبيات استخدام شبكة الانترنت.
ما تقدم هو بالإضافة إلى ما انتهت إليه الدراسة من بعض النتائج المتعلقة بأثر المتغيرات الديموغرافية على الآثار السلبية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والانترنت على جيل الشباب في الدول المستهلكة للتكنولوجيا، وبأنها آثار شاملة على مختلف المتغيرات الديموغرافية ودون التمييز بين الذكور والإناث.
وخلص الباحث إلى عدد من التوصيات المفيدة على محورين هاميين: محور الوقاية ومحور العلاج، معتبراً أن الوقاية تتأى بوجود وقاية ذاتية تشمل القناعة الذاتية بوجود المشكلة أولاً ثم الرقابة الذاتية على تلك المشكلة، بالإضافة إلى خلق وقاية من خلال تدخل الأهل ومن خلال المناهج التربوية وبرامج التوعية الوقائية. أما العلاج فيمكن في إيجاد رقابة خارجية بنوعها التقني والشخصي، إضافة إلى ضرورة إيجاد قوانين وتشريعات تصدرها الدولة تنظم عملية تبادل المعلومات ومدخلات ومخرجات استخدام الانترنت والسيطرة على آثاره السلبية، وهذا يعني ضرورة مراجعة الدولة لمجمل قوانينها واستصدار قوانين عصرية تحكم تعاملات التكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية وغيرها.

مكافحة الجرائم المعلوماتية وتطبيقاتها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، (البحمي، 2008)

وحيث تعد جرائم المعلوماتية من أعقد وأكثر الجرائم في وقتنا الراهن، وذلك لأنها تتطور بسرعة تفوق السرعة التي يتطور بها القانون الدولي نفسه. ولعل أبرز العوائق القانونية التي واجهت المهتمين بدراسة هذا النوع من الجرائم هو أن القوانين التقليدية باتت تضيق عنها؛ وهذا ما أوجد عدداً من الاتجاهات القانونية تنادي بسن قوانين خاصة لمواجهة هذه الجرائم. وتتميز الجريمة المعلوماتية بخصائص منها سرعة التنفيذ، وبصورة لا يلاحظها المجني عليه، كما أنها تتم في بيئة خاصة هي بيئة المعالجة الآلية للبيانات، وتتميز بخطورتها المتناهية على الأفراد والحكومات والشركات؛ وهذا ما جعلها مصدر تهديد للأمن السياسي والأمن الاقتصادي للدول، يضاف إلى ذلك صعوبة اكتشافها ومتابعتها. وتتنوع هذه الجرائم بتنوع الحقول التي تتم فيها. من هنا نادى الأمم المتحدة بضرورة التعاون الدولي لمواجهة هذا النوع من الجرائم. لكن ذلك التعاون يواجه عقبات منها عدم وجود اتفاق عام مشترك بين الدول حول نماذج إساء استخدام النظم المعلوماتية الواجب تجريمها. وعدم الاتفاق على مفهوم عام حول التعريف القانوني للنشاط الذي يمكن الاتفاق على تجريمه. وعدم التنسيق بين قوانين الإجراءات الجنائية للدول المختلفة في ما يتعلق بالتحري والتحقق في الجرائم المعلوماتية.
وتعد دولة الإمارات العربية المتحدة أول دولة عربية تصدر قانوناً مختصاً في مكافحة جرائم المعلومات؛ حيث أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، القانون الاتحادي رقم 2 لسنة 2006، في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، وبعد هذا القانون من القوانين النموذجية التي تطرقت إلى أغلب الجرائم المعلوماتية. وهو أول قانون في الدول العربية يصدر بشكل مستقل لمواجهة الجرائم المعلوماتية. كما سلكت الدول الخليجية مسلك أغلب دول العالم في حماية المعلومات، عن طريق قوانين حقوق الملكية الفكرية، بحيث تمتد حماية هذه القوانين؛ لتشمل برامج الحاسب الآلي وتطبيقاته، قبل أن تتوجه بعض الدول الخليجية إلى إصدار نظم وقوانين خاصة بالجرائم المعلوماتية.
وقد أوصت الدراسة بجملة من التوصيات منها: ضرورة زيادة التعاون الدولي لمواجهة هذه الجرائم عن طريق الاتفاقيات والمعاهدات الدولية. وضرورة عقد المؤتمرات والندوات الدولية؛ للوصول إلى تحديد مفهوم عام للجرائم المعلوماتية. وزيادة مستوى التعاون العربي؛ وإصدار القوانين والنظم الخاصة من أجل مواجهة الجرائم المعلوماتية على مستوى الدول العربية عموماً، وتكثيف التعاون الخليجي لمواجهة هذه الجرائم عن طريق المعاهدات والنظم المشتركة.

العلاقات الاجتماعية عبر الإنترنت في الفرص الكامنة والمخاطر المستترة، (عبده، 2009)

استهدفت الدراسة بنية العلاقات الاجتماعية وتطور تقنيات الإنترنت، وتشتمل على تأثير العلاقات الاجتماعية بالتطورات الهائلة المتتالية التي حدثت في المجتمعات في ظل العولمة، خاصة فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات وتقنية الإنترنت، فقد ازداد الاهتمام بدراسة إيمان الإنترنت كظاهرة مجتمعية انتشرت بين الأفراد في المجتمعات المختلفة، وما يترتب على هذه الظاهرة من آثار متعددة نفسية واجتماعية وصحية تؤثر على الأشخاص المستخدمين لهذه الشبكة. كما استهدفت الدراسة رصد مجموعة من المؤشرات الهامة التي يستدل منها على انحراف العلاقات عبر الإنترنت عن مسارها الطبيعي/الإيجابي، منها زيادة عدد الساعات أمام الإنترنت - التوتر والقلق الشديدين في حال وجود أي عائق للاتصال بالشبكة قد تصل إلى حد الاكتئاب - ومنها إهمال الواجبات الاجتماعية والأسرية والوظيفية بسبب استعمال الشبكة. ولكن بالرغم من كثرة فوائد التواصل على الإنترنت، إلا أن الانسياق غير الواعي صوب تأسيس العلاقات الاجتماعية عبر الإنترنت، بما قد تتضمنه من نشر لكثير من المعلومات الشخصية على صفحات الموقع الخاص أو المدونة الإلكترونية أو حتى أثناء تبادل الحديث على الإنترنت قد يشكل مخاطر على مستخدم الإنترنت.

الإنترنت والاتجار بالبشر، منتدى قانون المعاملات الإلكترونية، (الغافري، 2009)

وضّحت هذه الدراسة أن التجارة الإلكترونية من أهم الخدمات التي قدمتها شبكة الإنترنت، غير أنها ومع ذلك مكّنت عصابات الإجرام المنظم بالبشر من إبرام صفقات بهم دون أن يكون هناك انتقال فعلي لهم. وهذا بطبيعة الحال يوفر نوعاً من الأمان لتلك العصابات للقيام بجرائمهم الدولية بكل سهولة ويسر. ووضّح أن هناك ثمة مشاكل عملية في مجال الجرائم لاسيما في مجال الاختصاص وفي مجال صعوبة إثبات الجريمة لعدم التمكن من الحصول على أدلة إثبات في الوقت المناسب. وهذا بالتالي جنب الجناة الوقوع في يد العدالة.

وكما وضّح الباحث أن استخدام الشبكة العالمية لم يقتصر على عمليتي البيع والعرض لهذه الظاهرة، وإنما امتد ليشمل بيع التقنية ذاتها كوسيلة للإتجار، وبما يسهل الأمر على المتاجرين بأرواح البشر. ومن الأمثلة على بيع التقنية بيع موقع إلكتروني مشهور بكثرة الولوج إليه والشراء من خلاله، أو التنازل عن بريد إلكتروني يتم من خلاله الطلب، أو الاشتراك في إحدى غرف المناقشة التي يتم من خلالها الاتجار بالبشر مقابل الالتزام بدفع مبلغ مادي، أو القيام بإعداد تقنية خاصة لمحركات البحث Search Engine مهمتها المساعدة في الانتقال إلى حيث المواقع الخاصة بالترويج لهذه الظاهرة أو عرض البضاعة، أو استخدام تقنية خاصة يتم تقنيها وتوزيعها على العملاء والتجار عبر شبكة الإنترنت، إضافة إلى أنه من الممكن أن تشمل قيام التاجر بتأسيس وسيط إلكتروني متكامل كمزود لخدمات الإنترنت ISP أو شبكة اتصالات متكاملة مهمتها الترويج لهذه الظاهرة عبر شبكة الإنترنت.

وخلص الباحث إلى أن التطور الكبير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وظهور شبكة الانترنت وانتشارها الواسع، قد ساهم وبشكل كبير في ازدهار الاتجار بالبشر بالرغم من تحريمها دولياً، وأنه المجتمع الدولي مطالب بالوقوف في وجه هذه الظاهرة عن طريق سن التشريعات واتفاقيات كفيلا بمواجهتها. أما على الصعيد المحلي، فقد أوصت الدراسة بضرورة أن يُقدم المشرع العماني على مراجعة النصوص القانونية الموجودة في السلطنة، حيث يتضح وجود نقص تشريعي فيها، وبالذات قانون الجزاء العماني. فبالرغم من التعديلات التي أجريت على قانون الجزاء العماني، والتي كان أهمها إضافة فصل خاص بجرائم الحاسب الآلي، إلا أنه جاء خالياً من أي نص تجرم استخدام شبكة الإنترنت أو تقنية الحاسوب في هذه التجارة المحرمة، إضافة إلى إعادة النظر في قانون المعاملات الإلكترونية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2008/69م. وأخيراً أفادت الدراسة انه بالرجوع إلى قانون مكافحة الاتجار بالبشر الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2008/126م فأنا سنجد بأنه لم يتطرق أبداً إلى استخدام شبكة الإنترنت في المتاجرة بالجنس البشري، وهذا بالتالي يعد قصوراً تشريعياً ينبغي تداركه سيما وأن للسلطنة دوراً كبيراً وبارزاً في مجال مكافحة هذه الظاهرة.

التحديات التي تواجه الطفل العربي في ظل عصر العولمة، (القرني، 2010)

دراسة أخرى قدمها الباحث علي بن عبد الخالق القرني (2010) تحت عنوان " التحديات التي تواجه الطفل العربي في ظل عصر العولمة تناولت الأخطار والتحديات التي تواجه الطفل العربي من جراء قضاياه فترة تتراوح ما بين 7-10 ساعات يومياً أمام وسائل الإعلام الحديثة بما في ذلك الإنترنت، وهي فترة تتجاوز الوقت الذي يقضيه في المدرسة، كما تتجاوز الوقت الذي يقضيه مع الوالدين والأسرة، وكذلك تتجاوز فترة التفاعل وجهاً لوجه مع أقرانه من الأطفال، وتوصلت الدراسة إلى أنه في الماضي كانت هناك مشكلة في الحصول على المعلومات ثم تحولت المشكلة إلى القدرة على المتابعة لكل ما هو جديد من معلومات وتجنب الآثار السلبية للمعلومات من حيث أننا لا يمكن أن نعزل أطفالنا عن الثقافة والحياة وإنما نحتاج إلى الإمكانيات لفلتره وتنقية الرسائل التي تهبط على أطفالنا، فالأطفال يدخلون مدرسة جديدة كل يوم من دون استئذان من خلال وسائل الإعلام والتقنيات الحديثة، حيث أبرزت الدراسة أرقام مخيفة وردت في بعض الإحصاءات الدولية تبين فيها أن معدل الساعات التي يقضيها الأطفال دون السابعة مع تلك الوسائل بمعدل أربع ساعات يومياً، في حين يقضي الأطفال

في الفئة العمرية 8-18 سنة ما بين 7-10 ساعات يومياً، وبمتوسط يفوق 53 ساعة أسبوعياً، وهي مدة أكبر من التي يقضيها الطفل في المدرسة، كما أظهرت الدراسة بأن الإحصاءات الأمريكية أشارت أيضاً إلى أن 66% من الأطفال والناشئة من الفئة العمرية 8-18 سنة يمتلكون هاتف جوال و 76% يمتلكون جهاز (Mps3 & IPOD) و 71% لديهم تلفزيون خاص في غرف نومهم و 50% لديهم ألعاب فيديو في غرف نومهم، وعند مقارنة تلك النسب مع النسب الموجودة في الدول العربية فإنها تؤكد بشكل قاطع أن الأخطار التي يتعرض لها الطفل العربي من جراء ذلك، خاصة وأن أغلب القنوات الإعلامية والمواقع الإلكترونية علي الساحة الحالية مملوكة لشركات عالمية كبرى يحكمها مجموعة من الأثرياء، كما أشارت الدراسة إلى أن إشكالية المواقع الإلكترونية التي يتاح لها توجيه الأطفال واستغلالهم تتم من قبل أشخاص مجهولي الهوية من خلال التواصل بالشات، بحيث يقوم هؤلاء الأشخاص بتوجيه مجموعة من الأطفال عن بعد بطريقة سوية أو غير سوية، واختتمت الدراسة بحزمة من التوصيات التي من شأنها تحصين الأطفال والناشئة من أخطار الإنترنت وبعض الوسائل الإعلامية ذات التأثير السلبي علي هذه الفئة.

الآثار الاجتماعية والنفسية للإنترنت على الشباب في دولة الإمارات، (العلي، 2010)

تناولت هذه الدراسة بالإشارة إلى ان المجتمعات المعاصرة تعيش ثلاث ثورات متداخلة هي: المعلوماتية ووسائل الاتصال الحديثة والكمبيوتر والأجهزة الذكية. وبينت الباحثة ان هناك شبه اجماع لدى الاختصاصيين في خصوص شبكة المعلومات الالكترونية وباعتبارها اهم انجاز تقني معاصر، وذلك نظرا لقدرتها على الغاء المسافات واختصار الزمن. وتأسيسا على ذلك بينت الباحثة في دراستها الميدانية الآثار النفسية للإنترنت على طلبة كلية الاتصال في جامعة الشارقة، عبر مؤشرات شملت عدد الساعات التي يقضيها الطلبة على الإنترنت، وعدد الذين يملكون صفحة الكترونية على الإنترنت، والنطاق الذي يسمح به بدخول الإنترنت إلى الجامعة، وأهمية الإنترنت في حياة الطلاب، والتطبيقات المتنوعة للشبكة الدولية للمعلومات والآثار الاجتماعية للإنترنت، والآثار النفسية لشبكة (الويب) وغيرها.

وبينت الباحثة مدى غزو الإنترنت للحياة الأكاديمية والعلمية للطلبة والآثار التي استشرت بهم من خلال ذلك الاستخدام. وكما أظهرت الدراسة أن أكثر فئة عمرية في استخدام الإنترنت تتمثل في من تتراوح أعمارهم بين 19 و 29 سنة، وأعلى تأثير لهذه الشبكة يتمثل في السنة الجامعية الأولى (56.7 في المئة)، وتصبح صفة استخدامها ثابتة عند قرابة 60 في المئة من جمهورها، ويتراوح استعمالها بين 3 و 4 ساعات يومياً، وهي فترة زمنية طويلة نسبياً، ما يجعلها تؤثر في مجمل نشاطات الطالب الجامعي، بل مجمل تحصيله دراسياً.

ولاحظت الباحثة أن الطلبة يميلون للجلوس إلى الإنترنت في ساعات متأخرة من الليل (52 في المئة)، ما يؤثر في نشاطاتهم (ذكوراً وإناثاً بالتساوي) في اليوم الجامعي التالي. وأثبتت ميلاً للاستخدام المفرد للإنترنت (57.2 في المئة)، ما يترجم بالميل إلى الخصوصية أثناء الاتصال الإلكتروني عبر «الويب». وأقرت نسبة تقارب الـ 40 في المئة بأنها تتبادل الرأي مع الأصدقاء عبر الإنترنت، ما يعني ميل الغالبية إلى عدم التبادل مع الأصدقاء، بل التشيبت بالخصوصية حتى في تبادل الآراء. وكشفت الدراسة ميلاً لدى الذكور لارتياح مواقع الأفلام (30 في المئة)، وتليها الأغاني (29 في المئة)، والرياضة (26 في المئة). وأقر معظم الذكور بأنهم يدخلون مواقع «ممنوعة»، فيما تدنّت النسبة نفسها لدى الفتيات إلى 15.6 في المئة. وعلقت الباحثة بأن هذا الأمر ربما يعكس ميلاً أكبر لدى الفتيات إلى التمسك بالقيم الدينية والأخلاقية السائدة في المجتمعات العربية. وفي منحى مُفلق، استطاعت الدراسة إثبات علاقة بين شبكة الإنترنت والغزلة عن الأسرة (36.4 في المئة). كما لمست ظاهرة «إدمان الإنترنت Internet Addiction»، إضافة إلى تسببها بشعور بالقلق (13.2 في المئة). ولاحظت أن 44.2 في المئة من الشباب واعون حقيقة أن المضامين المتداولة عبر الإنترنت تؤثر سلباً في العلاقة الأسرية. وكشفت أن 66.2 في المئة من شباب الإنترنت اعتبروا أن المضامين المستخدمة على الإنترنت لا تؤثر في دور الأخت والأم والمرأة عموماً، بمعنى أن ما شاهده شباب الإمارات مشاهد إباحية على الإنترنت لم يغيّر نظرتهم إلى الأنثى في مجتمعاتهم، ما يدل على عمق البعد الثقافي لدى هذه الفئة.

وثبت من الدراسة أن أكثر الأسباب شيوعاً في استخدام الإنترنت يتمثل في الاستماع إلى الأغاني (46.8 في المئة) يليه الترفيه (35.9 في المئة). ولعل هذا المعطى يدفع إلى إعادة طرح السؤال عن كيفية التعامل مع مسألة تشارك الجمهور في ملفات الموسيقى والأفلام والمواد المتعددة الوسائط، خصوصاً لجهة حق الجمهور في الوصول إلى هذه المواد أيضاً. وكما رصدت هذه الدراسة قبولاً من شباب الإمارات للحصول على موافقة الوالدين لاستخدام الإنترنت (60.9 في المئة)، بل رأى كثيرون منهم (46.8 في المئة) ضرورة أن يتابع الآباء أبناءهم أثناء استخدام الإنترنت، ما يؤكد تعمق قيم الأسرة وأخلاقها لدى شباب الإمارات. ولعل هذا لا يتعارض مع تحديد الدراسة أن أبرز إيجابيات الإنترنت اجتماعياً تتمثل في الهروب من المشاكل (58.3 في المئة) ويليها الترفيه والتسلية (52 في المئة)، والتواصل مع الأصدقاء (41.6 في المئة). وخلصت الباحثة إلى توصيات متنوّعة أبرزها ضرورة رفع الوعي لدى الأسر العربية بالمخاطر الاجتماعية والنفسية للإنترنت، خصوصاً لفت نظر هذه الأسر إلى النسبة المرتفعة من الشباب التي تكاد تُدمن الإنترنت هروباً من مشاكلها، ما يعني أن الأسرة لا تعرف معاناة شبابها بصورة كافية، أو أنها لا تجيد التعامل معها. وحثت الباحثة الأسر على الحوار مع

الشباب بشأن الاستخدامات الواسعة للإنترنت، كي لا تتحوّل شبكة المعلومات الدولية الى مجرد «غرف دردشة» للوصول الى الجنس الآخر، مع الإشارة الى أن هذا الاستخدام شكّل (46.8 في المئة) من استعمال الشباب لشبكة ال (ويب). واختتمت الباحثة بالتوصية بفرض رقابة متواصلة من جانب الأسرة على استخدام الأبناء للإنترنت، خصوصاً أن 88.2 في المئة من الذكور يستعمل الإنترنت للوصول الى مواقع إباحية ممنوعة.

الاتجار في البشر، (بشير، 2010)

أكدت هذه الدراسة أن تجارة البشر عبر الإنترنت أصبحت نوعاً من الاسترقاق المعاصر لضحايا أجبروا أو وقع بهم أو أكرهوا على العمل أو الاستغلال الجنسي، وأن الاتجار بالبشر يشكل تهديداً متعدد الأبعاد؛ إذ يحرم الضحايا من حقوقهم الإنسانية وحرّياتهم، والأهم من ذلك أن هذه التجارة تشكل خطراً صحياً عالمياً، وأنها تزيد من نمو الجريمة المنظمة. ووضّحت الدراسة أن المادة الرابعة من بروتوكول منع وقمع الاتجار بالبشر المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية نصت على أنه لا تسرى أحكام هذا البروتوكول إلا على الاتجار عبر الوطن في البشر الذي تقوم به جماعات إجرامية منظمة، دون الحالات الفردية العارضة، وهو ما يتيح مساحة واسعة للمجرمين لممارسة سلوكهم بحرية تامة ودون رقابة كاملة. وأشار إلى أن الشبكة العنكبوتية قد شكلت منذ فترة عنصرراً رئيسياً في أنشطة المنظمات الإجرامية، وأنه كان لها الأثر في توسيع الاتجار بالبشر عن طريق عبورها للدول، فأصبحت هذه التجارة بفضل الإنترنت عابرة للحدود السياسية للدول وفي وقت غير طويل مما يزيد من خطورة هذه العصابات وأثرها في زيادة أعداد الضحايا في الاتجار في البشر.

وتوصّل الباحث إلى توصية مفادها أن يكون هناك مكافحة من أعضاء المجتمع الدولي للجريمة المنظمة لأنها باتت تمثل خطر على هذا المجتمع، لأن العصابات الإجرامية أصبحت تباشر هذه التجارة من خلال شبكة الإنترنت، وبات مشاهدة الأفلام المجسمة بالصوت والصورة على شاشة الحاسب الآلي، كما أنه من الممكن أن يشاهد الشخص الحجره التي يريد أن يحجزها في أحد المنازل.

جريمة الاحتيال عبر الإنترنت: الأحكام الموضوعية والإجرائية، (الخن، 2011)

على قدر ما لشبكة الأنترنت من إيجابيات في مجال الاتصالات وتبادل المعلومات، بدأت تظهر سلبيات هذا العالم الافتراضي في مجال الجريمة والإجرام، مما حدى بالبعض احترام ارتكاب شتى أنواع الجرائم التقليدية والمستحدثة عبر هذه الشبكة. ونتيجة لذلك، تقوم غالبية المجتمعات بدفع ضريبة باهظة لقاء هذه التكنولوجيا المتطورة، والتي قدمت للمجرمين اختصاراً لمفهوم الزمان والمكان. من هذا المنطلق بدأ الباحث بتناول موضوع بحثه الذي ركز على مسألة الاحتيال عبر الأنترنت من منظور الفقه الجزائي، حيث تناول التصورات والرؤى المتعلقة بالجوانب الموضوعية والجوانب الإجرائية للاحتيال عبر الأنترنت، في محاولة لتقديم الحلول القانونية الممكنة لمكافحة هذا النوع من الجرائم في ظل النصوص التشريعية الحالية.

وقد انتهج الباحث نهجاً بحثياً أكاديمياً في الأدبيات العلمية المتعلقة بمشكلة البحث والتي تمثلت بكيفية فصل القضاء في قضايا الاحتيال عبر الأنترنت في ظل غياب النص التشريعي وإلى أي مدى يمكن تطبيق النصوص التقليدية لجريمة الاحتيال على مختلف صور الاحتيال عبر الأنترنت، وهل أن النصوص الإجرائية التقليدية تسمح بالكشف عن هذا النوع من الجرائم وكيفية إثباتها، وكيف سيتعامل القضاء مع الاحتيال عبر الأنترنت إذا وصلت المشكلة إلى مستوى الظاهرة الجرمية. لقد توصل الباحث في بحثه هذا إلى مجموعة من النتائج تمثلت بتحديد صور الاحتيال عبر الأنترنت بسبع صور عامة يتم تطبيق المبادئ المعمول بها لحل مشكلة الاختصاص الجزائي عليها، متمثلة بمبدأ الإقليمية، ومبدأ العينية، ومبدأ الشخصية ومبدأ العالمية. وبهذا فقد أكد الباحث على ضرورة إنشاء جهاز متخصص لمكافحة جرائم الأنترنت وضرورة القيام بإجراءات المراقبة الإلكترونية وإنشاء مواقع إلكترونية متخصصة بتلقي الإخباريات والشكاوى المتعلقة بجرائم الأنترنت، مع ضرورة السماح لموظفي الضابطة العدلية بالمراقبة الإلكترونية، من خلال نظام الإرشاد الجنائي عبر الأنترنت والأخذ بالشهادة الإلكترونية عبر الأنترنت مع حث المشرع على تجريم مختلف جرائم الأنترنت التقليدية منها والمستحدثة.

الجريمة الإلكترونية (مفهومها وأسبابها)، (الدسوقي، 2012)

تناول الباحث في هذه الدراسة واحدة من أخطر جرائم الاتجار بالبشر وهي جريمة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر شبكة الإنترنت، وأشارت إلى ظهور الأطفال في صور أو أفلام أو مشاهد ذات طبيعة جنسية، بما فيها من مشاهد أو صور للاعتداء الجنسي عليهم. وأكدت أن جرائم الاستغلال الجنسي للأطفال عبر شبكة الأنترنت قد انتشرت بشدة حول العالم في الآونة الأخيرة بغرض صناعة ونشر الاباحية والريح المادي، مما أدى إلى تدخل منظمات دولية تعنى بمثل هذه القضايا مثل اليونيسيف والشرطة الدولية "الإنتربول"، ومنظمات حقوق الطفل وجمعيات حماية الطفل من الاستغلال الجنسي. وكمثال على هذا النوع من الجريمة الإلكترونية، أظهرت الدراسة أن مركز مكافحة الجرائم الإلكترونية في قطر قام باستقبال معلومة

من الانترنت مفاهاها قيام عصابة باستغلال الأطفال جنسياً عبر الانترنت، وأن هذه العصابة تعمل من دولة آسيوية وتقوم باستغلال الأطفال جنسياً وتصويرهم، ثم تقوم بإرسال تلك الصور إلى شخص من جنسية آسيوية يعيش في قطر ليقوم بدوره في رفعها على موقع الكتروني إباحي. وأظهرت الدراسة أنه بالبحث والتحري تم التوصل للفاعل وتفتيش منزله ومصادرة أجهزة الحاسوب ومواد التخزين، حيث تم العثور على صور وأفلام لأطفال تم استغلالهم جنسياً. وإلى جانب ذلك، أوجزت الدراسة مجمل الجرائم التي تقع عبر الانترنت كجريمة الابتزاز وتهديد المراهقين والمراهقات، حيث إنهم أصبحوا عرضة للوقوع كضحايا لعمليات الابتزاز والتهديد، وخصوصاً أن أغلبهم يقومون بمشاركة معلوماتهم وصورهم الشخصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وبرامج الدردشة الإلكترونية، والتي يتم استغلالها فيما بعد من قبل مجهولين.

المناقشة والتحليل

تناولت الدراسات السابقة مجموعة متنوعة من جوانب الاستخدام السلبي للإنترنت، حيث ركزت بعضها على تأثير الإنترنت على فئات عمرية معينة مثل الأطفال والشباب، بينما تناولت دراسات أخرى قضايا أكثر تحديداً مثل الجرائم الإلكترونية، والإدمان على الإنترنت. وقد استخدمت هذه الدراسات مناهج بحثية متنوعة، شملت المسوح الميدانية، والتحليلات الإحصائية، والدراسات النظرية، مما أتاح فهماً شاملاً ومعقداً للظواهر المدروسة. وأظهرت نتائج الدراسات السابقة أن الاستخدام السلبي للإنترنت يرتبط بمجموعة من المخاطر والتحديات، بما في ذلك التعرض للمحتوى غير اللائق، والتأثيرات السلبية على الصحة النفسية والاجتماعية، وزيادة احتمالية الوقوع ضحية للجرائم الإلكترونية. كما أشارت الدراسات إلى أن هناك فجوات في الأدبيات الحالية، خاصة فيما يتعلق بتأثير التطورات التكنولوجية الحديثة على أنماط الاستخدام السلبي للإنترنت، والحاجة إلى تطوير استراتيجيات فعالة للوقاية والتدخل. ويظهر من الدراسات السابقة أن هناك تشابهاً في تقييم مزايا استخدامات الإنترنت وسلبياته. كما بينت الدراسات أن العبء يقع على عاتق المسؤولين في تقديم خدمة انترنت في الدول، والدلالة على ذلك أن معظم الدراسات المقدمة تتعلق بموضوع الجرائم الإلكترونية بشكل عام دون التعرض لتلك المتعلقة بالجرائم المنظمة عبر استخدام شبكات الاتصال الحديثة. وبشكل عام، تسلط الدراسات السابقة الضوء على أهمية فهم الاستخدام السلبي للإنترنت وتأثيراته المتعددة، وضرورة اتخاذ إجراءات فعالة للتصدي لهذه الظاهرة. وتشمل هذه الإجراءات تطوير السياسات والقوانين ذات الصلة، وتنفيذ برامج التوعية والتثقيف، وتقديم الدعم للأفراد والمجتمعات المتضررة. وأبرز ما خلصت إليه مجمل الدراسات السابقة أن شبكة الانترنت تتمتع بالعديد من المزايا والإيجابيات لعل من أهمها:

- أ. أنها أزلت الفواصل الحدودية بين الدول زماناً ومكاناً.
- ب. أسهمت الشبكة الالكترونية في تقدم الحياة الاقتصادية حيث أدت إلى ازدهار التجارة الالكترونية.
- ت. أسهمت شبكة الانترنت في خدمة المجال التعليمي حيث خلقت نمواً هائلاً في تنوع مصادر المعلومات من كتب وغيرها، كما أنها ساهمت في تطور تعلم اللغات الأجنبية والتغلب على صعوبات التعليم، وغيرها من العمليات التعليمية المتعددة.

أما على صعيد قطاعات الخدمات، مثل قطاع البنوك والتأمين الصحي والاجتماعي والزراعة والاقتصاد، فإنه رغم الايجابيات الهائلة فإن الانترنت ساهم في بلورة بعض المشاكل والمخاطر من ذلك الاسهام في حرمان الأشخاص من الخصوصية، وضعف الحماية القانونية للأفراد والمؤسسات على حد سواء، ولعل من أبرز الأخطار الناجمة عن الاستخدامات السلبية للإنترنت ما يلي:

- أ. الاستخدام اللاأخلاقي للإنترنت أدى إلى سهولة الوصول للأفلام الإباحية، وما ينتج عن ذلك من مخاطر اجتماعية خطيرة.
- ب. الاستخدام السلبي للإنترنت يعتبر الركيزة الأساسية للغزو الفكري والثقافي، وانطلاقة الفن باتساع دائرة المذاهب الهدامة، وما تخلفه من أخطار على غسل عقول الناشئة والشباب، وجرفها في تيارات الإلحاد.
- ت. هناك مواقع عديدة على شبكة الانترنت تقود الناشئة والشباب إلى العنف واقتراف الجريمة والتطرف والإدمان، باعتبار أن هذه الشبكة تقدم عروضاً وبرامجاً جاذبة لعقول وفكر المراهقة، مما يسهل معه تحقيق أهدافها الخفية الملخصة باستئثار الغرائز والانحراف والتطرف، وبالتالي ترويج سلع معينة، كالإتجار في المخدرات والاشترار ببرامج وأفلام مشبعة بالجنس والجريمة والعنف. ويتضح من مجمل الدراسات السابقة أن الآثار السلبية لاستخدام الإنترنت تتمثل في النقاط التالية:

1. أن طبيعة الشبكة العنكبوتية تؤهلها للوصول إلى آلاف المراهقين يومياً مما يؤثر سلباً على نمو شخصياتهم ويوقعهم في أزمات شخصية.

2. يقوم المراهقون بزيارة مواقع الإنترنت عموماً في غياب رقابي من قبل أولياء أمورهم. وذلك يسهل مهمتهم في الولوج إلى عالم الخبائث والمواقع الإباحية، خصوصاً أن مستخدميها تتراوح أعمارهم ما بين (12 – 17) سنة.
3. تساعد شبكة الإنترنت في عملية الغزو الثقافي والفكري غير السليم للمجتمعات المحافظة. كما وأظهرت الدراسات السابقة أن هناك تشابهاً في تقييم مزايا استخدامات الإنترنت وسلبياته. كما بينت الدراسات أن العبء يقع على عاتق المسؤولين في تقديم خدمة الإنترنت في الدول، مع غياب واضح لدراسات قانونية خاصة بموضوع الجرائم المنظمة عبر الإنترنت في الدول العربية عموماً. والدلالة على ذلك أن معظم الدراسات المقدمة تتعلق بموضوع الجرائم الإلكترونية بشكل عام دون التعرض لتلك المتعلقة بالجرائم المنظمة عبر استخدام شبكات الاتصال الحديثة.

التحليل الوصفي

يُعدّ الاستخدام السلبي للإنترنت ظاهرة معقدة تتداخل فيها الأبعاد التقنية والاجتماعية والنفسية والقانونية، مما يجعلها محط اهتمام متزايد في العصر الرقمي. فقد أصبح الإنترنت جزءاً لا يتجزأ من حياة الأفراد والمجتمعات، مما يفرض تحديات تتعلق بالاستخدام غير المسؤول أو الضار له. يهدف هذا التحليل الوصفي إلى تقديم دراسة معمقة حول الاستخدام السلبي للإنترنت من خلال استعراض وتحليل الدراسات السابقة، مع التركيز على الجوانب التالية.

تعريف الاستخدام السلبي للإنترنت وأشكاله المختلفة

يُعرف الاستخدام السلبي للإنترنت بأنه أي استخدام يؤدي إلى نتائج ضارة على المستوى الفردي أو المجتمعي، سواء كانت هذه الآثار نفسية أو اجتماعية أو صحية أو اقتصادية أو قانونية. ويتخذ هذا الاستخدام أشكالاً متعددة، من أبرزها:

- أ. **الإدمان على الإنترنت:** يتمثل في الاستخدام القهري والمفرط للإنترنت، مما يؤدي إلى إهمال المسؤوليات اليومية، مثل العمل والدراسة والعلاقات الاجتماعية.

- ب. **التعرض للمحتوى غير اللائق:** يشمل التعرض للمواد الإباحية والعنفية والمسيئة، مما قد يؤثر على القيم والسلوكيات.

- ت. **التنمر الإلكتروني:** يُشير إلى استخدام الوسائل الرقمية للإساءة إلى الآخرين أو مضايقتهم أو تهديدهم، مما يسبب أضراراً نفسية جسيمة.

- ث. **الجرائم الإلكترونية:** تشمل الاحتيال، وسرقة الهوية، والابتزاز، والتشهير، وغيرها من الأنشطة غير القانونية.

- ج. **العزلة الاجتماعية:** يؤدي الاستخدام المفرط للإنترنت إلى تقليل التفاعل الاجتماعي والانفصال عن الواقع.

العوامل المؤدية إلى الاستخدام السلبي للإنترنت

هناك العديد من العوامل التي تسهم في تفشي الاستخدام السلبي للإنترنت، ومن أهمها:

- أ. **العوامل الفردية:** تتضمن انخفاض تقدير الذات، والقلق، والاكتئاب، والملل، والفضول.

- ب. **العوامل الاجتماعية:** تشمل الضغوط الاجتماعية، وتأثير الأقران، وضعف الدعم الأسري.

- ت. **العوامل التقنية:** تتمثل في سهولة الوصول إلى الإنترنت وتوافره المستمر، وإمكانية الاستخدام المجهول.

- ث. **العوامل النفسية:** تشمل الحاجة إلى الهروب من الواقع أو التعويض عن نقص في العلاقات الاجتماعية الحقيقية.

وقد أشارت الدراسات إلى أن الشباب والمراهقين هم الفئة الأكثر تأثراً بهذه العوامل، نظراً لكونهم في مرحلة البحث عن الهوية والاستقلالية.

الآثار المترتبة على الاستخدام السلبي للإنترنت

يترتب على الاستخدام السلبي للإنترنت تأثيرات واسعة النطاق على الأفراد والمجتمعات، منها:

- أ. الآثار النفسية: تشمل القلق، والاكتئاب، والتوتر، والأرق، وانخفاض تقدير الذات.

- ب. الآثار الاجتماعية: تؤدي إلى ضعف العلاقات الاجتماعية، وتراجع المهارات التواصلية، والعزلة.

- ت. الآثار الصحية: تشمل اضطرابات النوم، وإجهاد العين، وزيادة الوزن، ومشاكل الجهاز الهضمي.

- ث. الآثار الاقتصادية: تشمل انخفاض الإنتاجية وزيادة الإنفاق على خدمات الإنترنت.

- ج. الآثار القانونية: تتضمن التعرض للمساءلة القانونية بسبب الجرائم الإلكترونية أو انتهاك الحقوق الرقمية.

الخاتمة والتوصيات

قدمت هذه المقالة تحليلاً وصفيًا ورؤية شاملة حول الاستخدام السلبي للإنترنت، من خلال مراجعة الدراسات السابقة في هذا السياق وتحليلها. وقد تناولت التعريفات والأشكال المختلفة للاستخدام السلبي للإنترنت، والعوامل المؤدية إليه، والآثار المترتبة عليه. مع تقييم منهجيات البحث المعتمدة وتحديد الفجوات البحثية. ومن خلال سد هذه الفجوات، يمكن تعزيز الفهم

العلمي لهذه الظاهرة وتطوير استراتيجيات أكثر فعالية للحد من مخاطرها. وفي هذا السياق فقد خلصت المقالة الى مجموعة من التوصيات الخاصة بأبرز الاستراتيجيات التي يجب اعتمادها لمواجهة الاستخدام السلبي للإنترنت وتقليل الآثار الناجمة عنه في إطار العمل البحثي وإطار العمل التطبيقي وكما يلي.

استراتيجيات المنهجيات البحثية

- استخدمت الدراسات السابقة منهجيات متنوعة لفهم الاستخدام السلبي للإنترنت، منها:
- الدراسات الاستقصائية: تُستخدم لجمع بيانات كمية عن أنماط الاستخدام والمخاطر المرتبطة بها.
 - الدراسات النوعية: تُعنى بفهم تجارب المستخدمين وتحليل دوافعهم.
 - الدراسات التجريبية: تُقيم تأثير التدخلات للحد من الاستخدام السلبي.
- وعلى الرغم من الجهود البحثية الجبارة في هذا المجال، ولكن لا تزال هناك فجوات تم رصدها في الأدبيات العلمية الواردة بهذه المقالة، مثل:
- نقص الدراسات حول تأثير التقنيات الحديثة على الاستخدام السلبي للإنترنت.
 - الحاجة إلى تقييم أوسع لفعالية التدخلات المختلفة.
 - قلة الدراسات في الدول النامية حول تأثير الإنترنت على المجتمع.
- لذلك، توصي المقالة باعتماد استراتيجيات إجراء دراسات طولية لتحليل تأثير الإنترنت على المدى البعيد، وتصميم برامج تدخلية مبتكرة، وزيادة التركيز على السياقات الاجتماعية والثقافية المختلفة.

الاستراتيجيات التطبيقية للتصدي للاستخدام السلبي للإنترنت

- لقد أكدت الدراسات على أهمية النهج الوقائي، مثل تعزيز الوعي والاستخدام المسؤول للإنترنت، بالإضافة إلى الحلول العلاجية، مثل تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للمتضررين. لذا تتطلب استراتيجيات مواجهة الاستخدام السلبي للإنترنت منهجيات متعددة الأوجه عبر تضافر الجهود بين مختلف الأطراف المعنية، بما في ذلك:
- الأفراد: من خلال التوعية بمخاطر الإنترنت وتطوير مهارات الاستخدام الآمن.
 - الأسر: عبر توفير التوجيه والرقابة ووضع ضوابط واضحة لاستخدام الإنترنت.
 - المدارس: من خلال تضمين التربية الرقمية في المناهج وتعزيز الوعي الرقمي لدى الطلاب.
 - الحكومات: عبر سن القوانين والتشريعات لحماية المستخدمين وتعزيز الأمن السيبراني.
 - الشركات التقنية: عبر تطوير أدوات لرصد المحتوى الضار ومنع الأنشطة الإجرامية.
 - المجتمع المدني: من خلال تنظيم حملات التوعية ودعم الضحايا.

المراجع

1. ألعلي، فوزية (2010)، الآثار الاجتماعية والنفسية للإنترنت على الشباب في دولة الامارات، دراسة ميدانية على طلبة جامعة الشارقة، مجلة كلمة، الامارات العربية المتحدة.
2. أنجان بوزي ورييناتا كوكارو (2013)، اباحية الأطفال والاستغلال الجنسي لهم عبر الإنترنت، منظمة إيكبات الدولية.
3. أيزابيل ميشيليت (2003)، أطفالنا بخطر على الأنترنت: تقرير مسحي: نموذج تايلاند، منظمة إيكبات الدولية، بانكوك، تايلاند.
4. بشير، هشام (2010)، الاتجار في البشر، الجمعية المصرية لمكافحة جرائم الإنترنت.
<http://www.shaimaatalla.com/vb/showthread.php?t=3936>
5. البقمي، ناصر محمد (2008)، مكافحة الجرائم المعلوماتية وتطبيقاتها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مركز، الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.
<http://www.ksu.edu.sa/seminars/futureschool/Papers/AlsalehPaper.rtf>
6. الخن، محمد طارق عبد الرؤوف (2011)، جريمة الاحتيال عبر الأنترنت: الأحكام الموضوعية والإجرائية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.
7. الدسوقي، محمود (2012)، الجريمة الإلكترونية (مفهومها وأسبابها)، ورقة عمل قدمت في ورشة عمل بعنوان: حماية الأطفال من مخاطر الإنترنت، الدوحة.

8. ديريك أوريلي وكارولين أونيل (2008)، تحليل استخدام طلاب المدارس الابتدائية الأيرلندية للإنترنت وأثر الاستخدام الآمن، معهد دونالدك التقني، IGI Global، أيرلندا.
9. زيادات، عادل وخير، مروان (2003)، استخدام شبكة الإنترنت وتأثيرها على نظم الاتصال في الأردن، *أبحاث البرموك*، مجلد 19، العدد 2، الأردن.
10. صالح ورخّال (2002)، التقنية ومدرسة المستقبل: خرافات وحقائق، ندوة مدرسة المستقبل، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
11. عبده، إبراهيم إسماعيل (2009)، العلاقات الاجتماعية عبر الإنترنت في الفرص الكامنة والمخاطر المستترة، مركز أسبار للدراسات والبحوث الإعلام.
12. عزمي، هشام (2008)، المرأة القطرية والإنترنت (دراسة تحليلية لطبيعة الاستخدام وأنماط الاستفادة)، المجلس الأعلى لشؤون الأسرة القطري، دار الكتب القطرية. الدوحة، قطر.
13. عيد، محمد فتحي (2003)، الإنترنت ودوره في انتشار المخدرات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
14. العسيري، علي بن عبد الله (2004)، الآثار الأمنية لاستخدام الشباب للإنترنت، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
15. الغافري، حسين (2009)، الإنترنت والاتجار بالبشر، منتدى قانون المعاملات الإلكترونية.
<http://www.omanlegal.net/vb/showthread.php?t=3629>
16. الفرهم، خالد (2001)، شبكة الإنترنت وجمهوره في مدينة الرياض: دراسة تطبيقية في ضوء نظرية الاستخدامات والإشباع، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.
17. قديسات، سمير (2008)، الآثار السلبية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والإنترنت على جيل الشباب في المجتمعات المستهلكة للتكنولوجيا. <http://www.khayma.com/dr-yousry/samir-kodisat-res.pdf>
18. القرني، علي بن عبد الخالق، (2010)، التحديات التي تواجه الطفل العربي في ظل عصر العولمة، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الدوحة.
19. منظمة إيكبات الدولية (2009)، ربط قضايا السياحة لممارسة الجنس بالأطفال في شرق وجنوب شرق آسيا مع استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات، منظمة إيكبات
20. منظمة إيكبات الدولية (2010)، فهم استخدام الأطفال الأفارقة لتقنيات المعلومات والاتصالات؛ مسح بقيادة اليافعين لمنع الاستغلال الجنسي عبر الإنترنت، منظمة إيكبات الدولية